

عالم عربي جديد

برهان غليون

الولادة الجديدة للعالم العربي

الضائع بأي ثمن. وهو يراهن على تدخل القوى الأجنبية كي يعيد الأوضاع السياسية إلى نصابها السابق، ويجعل من الوحدة أمام التهديد الأجنبي أساس الاصطفاف مع نظامه المنهار مثلما كان يستخدم من قبل التلويح بالخطر الخارجي أو الإرهابي لتبرير استبداده بالسلطة وتمديد حكمه إلى أجل غير مسمى.

وفي المقابل، فإن الشعوب العربية التي اكتشفت نفسها وقدراتها وحقوقها بعد ضياع طويل ساهمت فيه، إلى جانب النظم الاستبدادية وحلفائها الغربيين والأجانب عامة، أطراف واسعة من المثقفين الناقمين على مجتمعاتهم، الذين جعلوا من هجاء هذه المجتمعات وتشكيكها في نفسها وثقافتها وأديانها وقدراتها مهمة دائمة لهم، وشوهوا صورتها وسمعتها في أعينها وأعين العالم أجمع، هذه الشعوب تدرك أنها تخوض معركة مصيرها كشعوب، وهي أكثر تصميماً من أي فترة سابقة على خوضها والقضاء على أصل الفساد الذي نخر بنائها ودمر معنوياتها وأدخلها في حالة من العبودية، غير المختارة بالتأكيد هذه المرة. والمعركة الدائرة رحاها اليوم في العالم العربي، وفي أكثر من بقعة وعاصمة في الوقت نفسه، تبدو أكثر فأكثر، معركة تحرر مزدوج، من النظام

ما يشهده العالم العربي اليوم هو في نظري أكبر من ثورة ديمقراطية، إنه انبعاث للشعوب التي حطمتها النظم الاستبدادية السابقة، ومن وراء هذه الولادة الجديدة، استعادة هذه الشعوب الأوطان التي انتزعت ملكيتها الحقيقية منها النخب الحاكمة الطفيلية وحولتها إلى إقطاعيات خاصة لا تختلف كثيراً في وضعيتها القانونية ولا في أساليب إدارتها عما كان سائداً في القرون الوسطى. وكلما تقدمت حركة هذه الثورة/الثورات في مختلف الأقطار العربية، تجلّت هذه الحقيقة أكثر فأكثر، مع إدراك الطرفين المتنازعين، الشعب والنخبة الحاكمة وزبائنها، الرهانات الكبرى لهذا الصراع الذي بدأ للتو، والذي حققت فيه الشعوب العربية، بفضل النجاح السريع والمفاجئ للثورة في تونس ومصر، انتصارات مدوية وحاسمة أصبح من الصعب بعدها رد عقارب الساعة إلى الوراء مرة ثانية. وخير مثال لذلك سلوك الرئيسين معمر القذافي وعلي عبد الله صالح. وإذا كان الثاني لم يقرر بعد استراتيجيته في استعادة سيطرته على الإقطاعية التي أراد أن يخلفها لابنه، فإن الأول شكّل هيئة أركان حرب مع أبنائه، وقادة الميليشيات الخاصة، من قوات محلية ومرتزة أجنبية، لاستعادة ملكه

تغيير اجتماعي عميقة وضعت القوى الريفية التي بقيت معزولة قرونًا طويلة سابقة لمصلحة النخب المدنية، في مقدمة المسرح السياسي. وكان للقضاء على الطبقات شبه الإقطاعية التي سيطرت على الحياة الاقتصادية والسياسية لحقبة ما قبل الاستقلال، ولتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، وتعميم الخدمات العامة، وخصوصاً التعليم في الأرياف، شأن كبير في تكوين روح وطنية جديدة استندت إليها الإنجازات الكبيرة اللاحقة.

وأضيفت هذه الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية إلى الإنجازات السابقة التي كان العرب، أو قسم كبير من الأقطار العربية، قد حققوها في القرنين السابقين، فاستكملت ما قامت به النخبة العربية المثقفة في عصر النهضة من تجديد لأساليب الفكر والكتابة والخطاب، وما حققته النخب السياسية الحديثة من مكتسبات تاريخية في عهد الكفاح ضد الاستعمار، كان في مقدمها من دون شك بناء التحالفات الوطنية الجامعة التي مكّنت الشعوب من توليد القوة اللازمة للتخلص من السيطرة الاستعمارية. وكان في جوهر هذه المكاسب، ومن أهمها، بناء الإدارة الحديثة وبلورة مشروع الدولة الدستورية وتمثل قيم الحرية السياسية وترسيخ أسس التعددية الفكرية والدينية وتجاوز النزاعات الطائفية والقبلية. وشكّل ذلك كله إرثاً كبيراً للمجتمعات العربية جعلها في موقع الريادة في الخمسينيات والستينيات في الكفاح ضد مشاريع الهيمنة الإمبريالية، وفي مقاومة مشاريع استعادة السيطرة الاستعمارية، وفي ولوج طريق الحداثة التقنية والاجتماعية والقانونية.

بيد أن مسيرة التحول العربي لاستدراك التأخر التاريخي ومجاراة العصر والانخراط الإيجابي والفاعل والمبدع في العالم الحديث تعرضت لنكسة قوية، ثم لتراجع خطر في

الاستبدادي الذي تحول إلى استعمار واحتلال داخلي على أيدي بعض النخب الحاكمة للبلاد ولمؤسسات الدولة وللدولة بأكملها، وإلى فرض الوصاية على الشعب والمجتمع، والتحرر أيضاً من الفساد المعمم والشامل الذي دمر أسس المجتمع نفسه، وحول الشعوب إلى شيع وعشائر وطوائف متنازعة فيما بينها، فاقدة أي وعي بهويتها الجمعية ومصالحها، ومفتقرة إلى أي إرادة عامة تمكّنها من الانتظام في عمل مشترك للتخلص من جلاذيتها وأعدائها.

وفي هذا السياق تشكل الثورات القائمة اليوم استكمالاً لحركات التحرر والبناء السياسي اللذين شهدتهما المجتمعات العربية منذ القرن الماضي، مع انهيار الدولة العثمانية أولاً، والتحرر من الوصاية الاستعمارية في مرحلة لاحقة ثانياً. لكنها، فوق ذلك، تشكل استئنافاً لحركة التحرر الاجتماعي التي غطت العهد الأول من الحقبة ما بعد الاستعمارية، والتي حلم في ظلها العرب، تحت راية الثورة القومية العربية أو باسمها، ببناء أمة حديثة تجمع طبقات وشرائح ومكونات المجتمعات العربية كلها في بوتقة وطنية واحدة عنت، بصورة خاصة في تلك الفترة، دمج الأرياف والنخب المنبثقة منها في الحياة العامة السياسية والثقافية، وتوحيد الأقطار العربية كلها أو بعضها بهدف تكوين هامش للمبادرة الاستراتيجية يسمح للجميع بضمان السيادة السياسية والحفاظ على استقلال القرار العربي في مواجهة سياسة الانخراط في الأحلاف والتكتلات الدولية التي كانت الدول الغربية تسعى لفرضها على الدول العربية لإبقائها في إطار السيطرة أو النفوذ الغربيين.

وفعلاً، وكما حدث في القسم الأعظم من الدول الصغيرة الخارجة من الوصاية الاستعمارية، فإن الحركة القومية العربية كانت حاملاً بمشاريع تحديث مهمة، تعليمية وصناعية وزراعية، كما كانت حاملة لمشاريع

التحرر والتحديث في منتصف القرن العشرين، في التخلص منها أو التغلب على آثارها السلبية.

فبعكس ما كان عليه الحال في مناطق أخرى من العالم، احتفظت الدول الصناعية، والغربية منها خاصة، بنفوذ قوي لها في منطقة الشرق الأوسط، وسعت دائماً للحفاظ على هذا النفوذ السياسي والاستراتيجي لحماية ما تسميه مصالح حيوية، أي أساسية، يقع في مقدمها النفوذ المضمون والمؤكد إلى منابع النفط وكميات احتياطه الكبيرة، وما تمثله من مادة استراتيجية واقتصادية معاً. لكن هناك أيضاً إسرائيل التي اعتبر الغرب أن ضمان أمنها، ثم فيما بعد، تعزيز قدراتها وتأمين تفوقها الساحق على البلاد العربية، أولوية استراتيجية ومسألة التزام أخلاقي. والواقع أن تعزيز القوة الإسرائيلية لا ينفصل مطلقاً عن تعزيز السيطرة الغربية، الأمر الذي يعني أن إسرائيل أدت، ولا تزال، دور الذراع الضاربة للنفوذ الغربي في المنطقة. ولم تكن حرب ١٩٦٧ التي وجهت أكبر ضربة سياسية واستراتيجية إلى المسيرة العربية، ومن قبلها تفكيك الوحدة السورية - المصرية، إلا الرد الغربي على طموح العرب إلى الاستقلال الناجز والسيادة وتحرير المنطقة من النفوذ الغربي، وفتح آفاق التكتل العربي الذي كان يعني تكوين قطب للتنمية والتقدم التقني والاقتصادي، وبالتالي الاستراتيجي أيضاً، في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وعلى بعد مئات الكيلومترات من سواحل الدول الصناعية الأوروبية. ولم تقتصر الحرب التي شنتها الدول الغربية على الحركة العربية التحررية، على هاتين الضربتين الاستراتيجيتين بالتأكيد، بل إنها وجهت حملة مستمرة لتشويه صورة الحركة العربية ومشروعها وقادتها أيضاً، ولم تترك مناسبة يمكن أن تسيء فيها إليها لم تستغلها.

العقود الأربعة الماضية. فبدلاً من أن تتقدم نحو استكمال شروط اندراجها في الحداثة، بما تعنيه من تمثيل لقيم الحرية الفردية والسيادة الشعبية وتقرير المصير بمعزل عن أي تدخل أو ضغوط خارجية، ارتدت إلى حكم القرون الوسطى التي يميزها تحكّم شخص أو عائلة أو جماعة قبلية أو دينية، محلية أو خارجية، في مصيرها، وأخضعت لجدول أعمال لا غاية له إلا خدمة المصالح الخاصة أكانت متمثلة في المجد الشخصي للملك القائم، أم في تأمين المنافع الاستثنائية لحاشيته ومن يستند إليهم في بناء مجده واستمرار حكمه. وبدلاً من الثورة السياسية المنتظرة بعد انهيار النظم الشعبوية، كما حدث في أوروبا الشرقية وآسيا وأميركا اللاتينية، بما تعنيه من عودة السلطة إلى الشعب وتحرير الحياة السياسية من الوصاية الشخصية أو الخارجية، والارتفاع بالأفراد من مستوى الولاءات الأهلية، المرتبطة بالقرابات التلقائية شبه الطبيعية، إلى مستوى الولاء الوطني القائم على أسس ومبادئ أخلاقية وسياسية إنسانية عامة، وبالتالي تحويلهم إلى أمة بالمعنى الحديث للكلمة، تمتلك وعياً قوياً بذاتها كرابطة أو ككيان مستقل و متميز ومنتج، سابق على الروابط الأخرى، ولها إرادة مستقلة وخاصة تعبّر عنها اختياراتها السياسية والاستراتيجية، عاشت المجتمعات العربية ردة نحو الانطواء على الهوية الإثنية والقبلية والعشائرية والجهوية.

ولا يمكن تفسير هذه النكسة التي تعرضت لها مسيرة التحرير والتحديث العربية في القرن العشرين من دون الإشارة إلى العوامل الخاصة بالإقليم العربي، وبشكل أعم منطقة الشرق الأوسط، وإلى الصراعات الداخلية التي شهدتها الحركة التحررية والتحديثية العربية داخل كل قطر من أقطار العالم العربي وعلى مستوى العرب ككل، وإلى العيوب والنقائص التي لم تنجح الحركة القومية التي حملت مشروع

قوى التكتل الغربي الأوروبي - الأميركي وقوى التكتل الرجعي العربي الغنية، لم يكن في إمكان الحركة العربية أن تقاوم فترة أطول من دون أن تعيد النظر في أساليب عملها الشعبوية، وأن تعيد تنظيم فكرها و صفوفها على أسس أكثر عقلانية وموضوعية. ولعل الشعبية الجماهيرية الكبيرة التي حظيت بها القيادة القومية الناصرية، والتي بمقدار ما أشعرتها بقوتها الخارقة، منعتها من التفكير بضرورة إعادة بناء الحركة على أسس جديدة أو حتى تغيير الاستراتيجية. وكان ذلك من النقائص التي سهلت على الدول الغربية المعادية أن تتلاعب بالنزاعات والتنافس القائم داخل معسكر الحركة العربية، وأن تشجع بعض الأطراف ضد أطراف أخرى. والواقع أن ما شهدته الحركة القومية العربية بعد الحصار المستمر والضربات العسكرية والسياسية المستمرة اللتين تلقتهما من الغرب والنظم الملكية ليس أقل من عملية إجهاض من الداخل، حدثت بسبب ما أحدثته أنصار البعث الذي سيحتكر الحكم في سورية والعراق عقوداً طويلة تالية، من فتنة داخل الحركة القومية ذاتها، وما افتعلوه من معارك، وما صنعوه من مناورات لتهشيم صورة خصمهم عبد الناصر وتوريطه وتغريزه في الرمال كي يحتفظوا لأنفسهم بحكم سورية والعراق بعيداً عن أي مشاركة أخرى أو مساهمة أو محاسبة من أي نوع كان.

والنتيجة الرئيسية لهذا الإجهاض الذي تعرضت له الحركة التحررية العربية هو صعود الممالك الخليجية النفطية مع تقاليد القروسطية القديمة إلى مصاف القوى القيادية في المنطقة، وفي إزائها العودة المظفرة للنفوذ الغربي كما لم يحدث في أي حقبة سابقة. وعلى أنقاض هذا الإجهاض سيقوم التحالف القوي الجديد بين النخب المحلية العربية الحاكمة والمصالح الغربية، وستشكل النظام الإقليمي الجديد، وهو نظام يجمع بين غطسة المال

إلا إن الدول الصناعية الغربية الرامية إلى الاحتفاظ بهيمنتها وسيطرتها على المنطقة ومواردها وموقعها الاستراتيجي لم تكن هي القوة الوحيدة الخائفة من الحركة العربية الشعبية والمعادية لها، بل إنها وجدت لها حلفاء أشداء في النظم والنخب الملكية المنتشرة عبر الخليج وفوق آبار النفط، والتي كانت تدرك أن نجاح الحركة العربية لا يعني شيئاً سوى زوالها من الوجود، أو على الأقل التخلي عن أساليب الحكم الإقطاعية والقبلية التي تتبعها في معاملة شعوبها والشعوب العربية الأخرى القريبة منها، والقائمة أساساً على الرشاوى وشراء الزبائن والمحاسيب وتعميم الجهل والاستزلام. وهنا أيضاً تشكل حرب اليمن، التي وقفت فيها الجيوش المصرية التي دخلت البلد لحماية الانقلاب الجمهوري، في مواجهة الجيوش السعودية المدعومة من الغرب، مؤشراً قوياً إلى هذا الصراع العربي - العربي الذي أجهض جهود العرب ومنعهم من تحقيق آمالهم ومطامحهم التحررية. لكن هذه الحرب التي لم تتوقف إلا قبل هزيمة العرب جميعاً أمام إسرائيل في سنة ١٩٦٧، لم تكن الوحيدة التي تشير إلى هذا الصراع العربي الداخلي، أو لم تكن الفقرة الوحيدة فيه، إذ إن القوى العربية المحافظة والرجعية أدت دوراً كبيراً في تفكيك الوحدة المصرية - السورية في سنة ١٩٦١، وساهمت مساهمة فاعلة في محاصرة السياسات القومية التقدمية والتشكيك فيها وتشويه صورتها. وفي هذا السياق استعيد الاستخدام الموسع للدين في الصراعات السياسية، وأصبح التذرع بحماية الإسلام أو الدفاع عنه أداة من أدوات الصراع السياسي الرئيسي في المنطقة بعد أن ردت الملكيات العربية النفطية بتأسيس المؤتمر الإسلامي الذي كان يراد له أن يكون المقابل والمنافس لفكرة الوحدة والجامعة العربية.

في مواجهة هذا التحالف القوي الذي جمع

حقوق، وتتلخص حياتها في تأمين لقمة العيش وخدمة أسيادها الذين يعرفون وحدهم كيف يحمونها من القوى الأجنبية ويعطون حياتها قيمة وطنية ومعنى. وشيئاً فشيئاً فقد الناس إحساسهم بوطنهم نفسه وقبلوا العيش غرباء فيه، ضحايا إرهاب أجهزة القمع وميليشيات النظم الحزبية والعسكرية.

وفي سياق هذا النكوص إلى صيغ القرون الوسطى في علاقة الشعوب بحكامها والقائمين على أمرها، خسرت المجتمعات العربية، أو كادت تخسر، كل ما كانت حققتة من تقدم في ميادين الحداثة الأخرى، الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. فخوف النخب المترفعة على الشعب، وسعيها لاحتكار السلطة وتخليدها وتأييدها في يدها، فاقما اندفاعها إلى التحالف مع القوى الأجنبية على حساب السيادة والاستقلال، وأنتجا أساليب حكم وممارسات وسلوكات فردية وجمعية قائمة على العنف والإكراه والاستتباع والاستزلام، وولداً فساداً يكاد يتجاوز ما كانت تعرفه النظم المتفسخة القروسطية. وأدى إعدام الذات الحرة، وانتزاع الإرادة من أي فرد، وممارسة سياسة الأرض المحروقة لتجريف الثقافة والهوية من القيم الإنسانية، إلى انعدام الشعور الجماعي بالانتماء إلى وطن أو إلى شعب حي ومتضامن. وتحول الاقتصاد المنتج لفرص العمل والخيرات التي لا تقوم من دونها حياة اجتماعية إلى اقتصاد مضاربة، محركه الرئيسي تسريع مراكمة الثروة والمال عند النخب الممسكة بالسلطة وحلفائها من رجال المال والأعمال. وأدى القضاء على جميع أشكال التواصل السياسي والتضامن الوطني إلى إحياء الروابط العشائرية والمذهبية والطائفية، وفي سياقها انتعاش القيم التقليدية المتمحورة حول العصبية الجماعية المعادية للفردية والثقافة العقلانية والحريات الفكرية والروح القانونية، وأخذت المجتمعات العربية، أكثر فأكثر، تدخل

وأصحابه في كل مكان وقطر، ويعمل وفقاً للأجندة الغربية أو بموازاتها، ويحتكر السلطة ويؤبدها في يد نخب متحالفة ومتضامنة على مستوى العالم العربي بأكمله، ويستبدل الثقافة التحررية بثقافة المحسوبية والزيائية، وفي سياقها وكردة فعل عليها، عودة التقاليد والولاءات الدينية والطائفية بصفتها خشبة الخلاص الوحيدة لأولئك الذين يرفضون الانصياع لقيم وسلوكات نظم الغطرسة المالية والسياسية وثقافة الاستهلاك.

وأنتج هذا النظام الإقليمي والاجتماعي الجديد توازنات داخلية وإقليمية، وانحطاطاً فكرياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً رد العالم العربي قروناً إلى الوراء. إذ ما كادت الشعوب العربية تخرج من شرنقة السلطنات التاريخية وتخطو خطواتها الأولى على طريق الحداثة السياسية حتى انقضت عليها نخب مفترسة معززة بدعم خارجي استثنائي وبموارد ريعية لا تنضب، وفرضت، بمساعدة ذلك كله، أنماط حكم ترجع إلى ما قبل العصور الحديثة، وأجبرت الشعوب، عن طريق الاستخدام المعمم للعنف والغش والدعايات الكاذبة، على الخضوع والانصياع لإرادتها الخارجية التي لم تلبث أن تحولت هي ذاتها إلى إرادة أجنبية. ومن جديد وجدت الشعوب نفسها في موقع القاصرين المكرهين، بالقوة أو الحيلة أو الخدعة، على الإذعان لإرادة سيد قائم عليهم، شخصاً كان أم نخبة أم حزباً، يقرر في مكانهم ما يصلح لهم، ويلغي إرادتهم جميعاً كي تكون إرادته مطلقة وشاملة لا إرادة قبلها ولا بعدها. وانتهى الأمر، في جميع الأقطار تقريباً، منذ ثمانينيات القرن العشرين، إلى مصادرة مكتسبات الحداثة السياسية السابقة كلها، وتكريس وصاية النخب الحاكمة وتحويلها، في نظر نفسها، وبدعم القوى الأجنبية، إلى نخب أرستقراطية لا ترى في الشعوب إلا جماعات من طبقة دنيا، لا وعي لديها ولا إرادة، وبالتالي لا

المقبلة من هذه الأحداث الكبيرة ولادة الشعب في صورة هذه الملايين التي ستغزو الشوارع والساحات والميادين، ولا تنسحب منها، إن انسحبت، إلا كي تعيد الكرة في اليوم التالي أو الأسبوع التالي، كما لو كانت تريد أن تفرض نفسها، مادياً وجسدياً، على جميع أولئك الذين أنكروا وجودها وامتهنوا كرامتها واستهتروا بحقوقها وقوتها، في الداخل والخارج، وتؤكد لكل ذي سمع وبصر، هذه الولادة الجديدة. فولادة الشعب، كفاعل اجتماعي، أو كالفاعل الأول والأكبر في الحياة العامة، بما يستدعيه ذلك من وحدة الوعي والإرادة والمعنى، هي أصل الثورة الاجتماعية والسياسية الحديثة التي لا تشكل الديمقراطية إلا أحد تعبيراتها الخارجية، وهي أيضاً الإنجاز الأعظم للثورات العربية الراهنة التي أعادت إدخال العرب جميعاً، حتى تلك التي لم تدخل بعد في أتون الثورة، وتلك التي لن تدخل فيها أبداً، في التاريخ العالمي، أي الإنساني، الذي جهد كثير من القوى الأجنبية والعربية، خلال عقود متواصلة، في إبعادهم عنه، بل إخراجهم منه. وفي مقدم هذا التاريخ، إدخال العرب في الحداثة السياسية التي لا تعني شيئاً آخر سوى تحرير الشعب من الوصايا الخارجية، أكانت دينية أم سياسية أم ثقافية، وتحقيق سيادته الفعلية، أي حق كل فرد من أفراد الجماعة الوطنية في أن يفكر بنفسه ويشارك، على قدم المساواة ومن دون إكراه، في تقرير شؤونه والشأن أو المصير العام، وفي العمل على تحقيق ما يعتقد أنه يشكل أساس المصالح العامة. فبروز الشعب وتكونه كفاعل رئيسي، بل محور الحياة السياسية والقرارات العامة، هما جوهر الحداثة السياسية، وهما أساس تحويل السيادة الشعبية إلى مصدر السلطة السياسية، وإلى مرجع دائم ومستمر لها، وإلى مكان حسم الخلافات الاجتماعية. فسيادة الشعب تعني استقلال كل فرد من أفرادها، وتأكيد حقه في أن يكون سيداً

في مناخ من الإحباط والخوف والانغلاق على الذات جزاء تفاقم غربتها في وطنها وعزلتها عن العالم الحديث، وتزايد محاولات عزلها وتهميشها وإخضاعها بالقوة من طرف القوى الدولية المسيطرة فيه.

وكما أن سيادة الشعب وتحرره من الوصايا الخارجية وتحوّل كل فرد فيه إلى سيد مشارك على قدم المساواة في تقرير مصير الجماعة السياسية والمساهمة في رسم مستقبلها، هي الشرط الأول لتفتّح الحداثة في جميع الميادين والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن نزع الحرية والاستقلال عن الدول والأفراد، يوجّد التربة الملائمة لتخريب وإفساد نشوء أي مشروع اقتصاد حديث، ويقضي على احتمال نشوء علاقات اجتماعية وطنية أساسها الرابطة الحرة بين الأفراد، أي على احتمال ولادة أي عقد اجتماعي، كما يقضي على أي أمل بتطور ثقافة حديثة أو أخلاق مدنية ترتقي بالفرد إلى ما فوق ثقافة المحاكاة والتقليد وإرضاء الغريزة والتماهي مع العصبية البدائية أو الفطرية. ومن هنا، جاءت الثورات الشعبية الحالية في البلاد العربية كالطوفان الذي انفجر بعد انحباس طويل، وجرف أمامه، ولا يزال، جميع تلك الطفيليات التي نمت في الظلام وفي زمن القهر، على جسد الأمة وامتصت دماءها وحولتها إلى جثة هامدة، من نخب مفترسة كاسرة لا غاية لها إلا تكريس مجدها ومصالحها الخاصة، وفئات انتهازية وثقافات تجمع بين العنصرية المنفلتة الاجتماعية والطائفية وقيم الوصولية والخوف والخنوع والانتهازية. ومن قلب هذا الطوفان العظيم يصعد الشعب جوهراً حياً من حول هذه النواة الشبابية التي بقيت، بسبب فتوتها وبعدها عن الانخراط في صراعات النظام وحساباته، بعيدة عن مستنقع الفساد والاستبداد والعنف. ولعل أكثر ما سيبقى في ذاكرتنا وذاكرة الأجيال

ومفاهيمها كما كانت قبل الثورات الراهنة. وما كان لهذا أن يحدث من دون وصول الشعب نفسه إلى درجة كبيرة من النضج السياسي والفكري، وهذا ما أنتجت الثورة ذاتها ولم يكن موجوداً من قبل. فالشعب لم ينضج بمعزل عن الثورة وإنما خلق نفسه واكتشف قوته ووحدة إرادته وقيمه في الثورة وحركتها وفي مشاركته فيها. وهذا يفسر ما نشاهده من إصرار على الاستمرار في طقوسها العظيمة والجميلة معاً، وفي تكريس ميادين عملياتها مسارحاً للحرية ومكاناً للذاكرة ورموزاً خالدة لهذه الولادة الجديدة.

لقد شارك الشعب بقوة في الماضي في حركة التحرر الوطني، وكان محركها ووقودها معاً. وما كان لمثل هذا التحرر أن يحدث من دون هذه المشاركة، إلا إن ذلك لم يكن من أجل تحرير نفسه من الطغيان الداخلي، وإنما لتحرير وطنه من السيطرة الاستعمارية. وكانت هذه أول خطوة ضرورية على طريق تحرره أيضاً من الداخل، وتكوّنه كشعب وأمة مكونة من أفراد أحرار وغير تابعين لأي وصاية داخلية أو خارجية. وما نشهده اليوم هو ثورة من نوع جديد هدفها وغايتها هما تحرير الشعب نفسه من الوصاية الداخلية التي فرضتها عليه النخب المحلية الحاكمة، والتي جعلت منها في الأوضاع الخاصة التي تحدثنا عنها، وسيلة لانتزاع ملكية وطنه المحرر منه، وإلحاقها بها. فبمقدار ما خسر الشعب في المرحلة السابقة معركة تحرره الداخلي وجد نفسه يخسر أيضاً معركة تحرره الخارجي الوطني، ويفقد سيطرته على وطنه وبلده.

ولذلك تكتسي معركة الحرية، أي التحرر الداخلي، اليوم، في العالم العربي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، بعداً إضافياً هو استعادة السيادة الوطنية وتأكيد استقلال البلاد العربية عن الدول الأجنبية التي بسطت نفوذها، بل سيطرتها الجديدة، عليها من خلال تحالفها

مساوياً لأقرانه، لا يهْمَس ولا يعامل بطرق مهينة، ولا يُستبعد من أي قرارات جماعية، ولا يُعاقب إلا على تجاوزاته هو نفسه لقانون المساواة المواطنة، فهذا هو أصل الشراكة الوطنية وشرطها. كما أن هذه السيادة تعني وجود الدولة الحرة والمستقلة عن أي تبعية خارجية، لأنها هي وحدها التي تحمي سيادة الشعب، أي تضمن حقه في ممارسة حرياته الجمعية والفردية بمعزل عن الضغوط والتدخلات الأجنبية.

وبالتأكيد ليست هذه المرة الأولى التي يشارك فيها الشعب في السياسات العربية، إذ إن الثورات الشعبية منذ القرن الماضي كانت قاطرة التاريخ التي نقلت العرب من العصر القديم إلى العصر الحديث وقذفتهم في بحر الحداثة العالمية. لكن هذه المرة هي أول مرة يستقل فيها الشعب بتقرير السياسة الوطنية، ويفرض نفسه المرجع الأول فيها، ولا يكون مشاركاً فقط في دعم مشاريع التحرر من السيطرة الأجنبية على أجندة النخب الأرستقراطية أو البيروقراطية، الرجعية منها والتقدمية. فنحن هنا لسنا أمام حالة من حالات الضغط الشعبي لتوسيع هامش المبادرة أو توسيع دائرة المشاركة في نظام تعددي ورتناه من الحقبة الاستعمارية، ولا في إطار حركة تحرر وطني تقودها النخب الجديدة الصاعدة، وإنما أمام شعب هو نفسه صاحب النظام ومحوره، وهو القائد فيه، بمقدار ما يملك من وسائل لفرض علاقة جديدة مع أي نخبة قائدة، أساسها الخضوع لإرادة الشعب وتحويل السلطة إلى مسؤولية، أي إلى وظيفة ومهمات واضحة، وتحويل المسؤولين وأصحاب المناصب العامة، من الرئيس إلى الموظف البسيط، إلى عملاء خدمة عامة، يرتبط تقديرهم وارتقاؤهم في مناصب المسؤولية بمقدار ما يقدمونه من خدمات للشعب كافة، الأمر الذي يشكل قلباً كاملاً لمشهد السلطة السياسية

ذلك بأن النقص في الحرية عند فرد يعني انعدام المساواة، الأمر الذي يجعل من الحرية المعممة شرط المساواة ومعيّارها في الوقت نفسه.

وما جمع بين المعركتين التحريريتين اليوم هو أن الوصاية الداخلية للنخب الحاكمة تحولت هي ذاتها مع الزمن إلى وصاية أجنبية، وربطت وجودها بالتحالف مع القوى الخارجية والعمل وفقاً لأجندتها، فتحول نظام الاستبداد والديكتاتورية ذاته إلى نظام سيطرة خارجية وأجنبية غايته عزل الشعوب وتهميشها وإخضاعها. لذلك ليس من المبالغة القول إن التحرر من هذا الاستعباد الداخلي هو في الوقت ذاته استقلال ثان يعوض عن اهتراء الاستقلال الأول، وكذلك تحقيق سيادة الشعب وفي سياقها سيادة كل فرد من أفراده وتملكه فعلاً مقاليد السلطة والأمر.

ولا يعني ذلك أن الشعوب العربية جميعها ستشهد ثورات نموذجية كما جرى في تونس ومصر، فحدوثها ذاته غير موازين القوى وطبيعة المرحلة والمناخات النفسية والسياسية في المنطقة بأكملها، فانقلبت الآية رأساً على عقب، وانتقل الخوف من صف الشعوب إلى صف الحكومات، وكذلك زمام المبادرة، فأضحت النظم تجد نفسها جميعاً في موقع الدفاع وصد هجومات الشعوب وانتفاضاتها. لقد تغير اتجاه الريح، أي التاريخ، ولن يكون العالم العربي ما بعد الثورة كما كان قبلها مهما يحدث من انتكاسات أو مصاعب على طريق الحرية والتحرير هنا وهناك، تماماً مثلما أن تاريخ أوروبا السياسي لم يكن بعد الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ كما كان قبلها، على الرغم من الانتكاسات التي عرفتها الجمهورية خلال أكثر من قرن، إذ لم يكن من الممكن بعدها لأي نظام من أنظمة السلطة المطلقة أن يستقر. وهذا الوضع هو أيضاً وضع الديكتاتوريات العربية القائمة التي قوضت

الوثيق مع النخب المحلية المفصولة عن الشعب، ودعمها لها وتوحيد مصالحها مع المصالح الاستعمارية أو شبه الاستعمارية. فهي ثورة تحريرية مضاعفة، ثورة الحرية وثورة التحرر من السيطرة الأجنبية في الآن ذاته، بمقدار ما يرتبط فيها انتزاع الحريات السياسية وحقوق الأفراد بتحطيم علاقات التبعية التي نسجتها مع الدول الكبرى نخبها الغادرة في سبيل تخليد سيطرتها وحرمان شعوبها من أي أمل بالظفر بحقوقها، وأولها وأهمها حقها في أن تكون سيدة مصيرها، أي شعوباً حرة تشارك على قدم المساواة مع أقرانها في تقرير مصير أوطانها، ومع الشعوب الأخرى أيضاً في تقرير مصير العالم.

وكان صعباً في الحقبة الماضية الجمع بين المعركتين، ذلك بأن متطلبات كل واحدة منهماختلفت تماماً عن الأخرى: ففي سياق المعركة الوطنية الخارجية تحتاج الشعوب المستعمرة إلى تعبئة جميع طاقاتها ومواردها القديمة والحديثة من دون تمييز، وإلى تعزيز هويتها الخاصة، بينما تحتاج معركة التحرر من الوصاية الداخلية إلى تحالفات عابرة للقوميات، وإلى تعبئة القيم الإنسانية الكونية أو المشتركة بين جميع أبناء الحضارة الحديثة الراهنة، والتي لا يمكن للإنسان أن يشعر بإنسانيته من دونها. وهذه القيم اليوم هي قيم الحرية والسيادة الذاتية التي هي مصدر الشعور بالكرامة والعزة لدى الفرد بدلاً من الانسحاق والمهانة والعبودية، ورفض الخضوع لإرادة شخص، مهما يكن، وإنما الخضوع الوحيد الذي يقبل به الفرد الحر في الحياة السياسية هو للقانون الذي يتساوى أمامه جميع الأفراد بصرف النظر عن موقعهم وأصلهم وثروتهم. فالقانون فوق كل فرد حصراً لأنه لا يميز بين أحد، وهذا هو معنى المساواة في السيادة بدلاً من المساواة في العبودية الكامنة في أصل العصبية البدائية. فلا حرية من دون مساواة،

قضية أو همّ إلا انتظار اللحظة التي ستحسم فيها الشعوب مصيرها وتقضي على ما تمثله من عنف وإرهاب وخراب. أمّا الديمقراطية التي مثلت خلال عقود طويلة سابقة راية الكفاح من أجل التغيير، والتي تعرّض المدافعون عنها لشتى أصناف القهر والاضطهاد والتشويه، فسقطت اليوم في يد الشعوب كثمرة ناضجة لحركة التغيير ذاتها التي أرادت أن تكون وسيلة تحقيقها السلمية. وأثبت التاريخ، بعكس ما تصور كثيرون منا، أو على الأقل إلى فترة قريبة سابقة، أن النظم الاستبدادية العربية التي لم تكن في أي لحظة نظماً عربية فعلاً، تستمد شرعيتها من تأييد الشعوب أو حتى مسانيرتها، وإنما من العنف الخالص المسلط عليها، لا يمكن أن تقبل أي إصلاح أو تعديل. فهي إمّا أن تموت واقفة، وإمّا تبقى تلع وتعل شعوبها إلى أن تتعلم هذه الشعوب كيف تنقّص عليها وتمحو أثارها. وليس هذا العلم شيئاً آخر سوى الثورة الشعبية التي تحولت إلى مدرسة تستقي منها شعوب العالم المقهورة أجمع، بمنّ فيها الشعب الصيني صاحب أكبر تجربة تحرر وطني في العالم، دروساً جديدة تضيفها إلى خبرتها التاريخية في مقارعة الطغيان والإذعان. لذلك ليس من المبالغة القول إن ولادة الشعب، بما تعنيه من فتح طريق الحرية، هي أيضاً ولادة جديدة للعالم العربي بمقدار ما تعنيه الحرية من إعادة بناء النظم السياسية والاجتماعية، وعلاقات العرب فيما بينهم، أفراداً وشعوباً وأقطاراً، على المبادئ الأخلاقية وتوجيهها نحو الغايات الإنسانية، وقبل هذا وذاك، نحو ولادة العربي الجديد. ■

الثورة التونسية الشعبية شرعيتها المنخورة أصلاً، بمقدار ما كشفت عن فسادها الجوهري، وعزّت أصحابها، وأظهرت هشاشة الأسس السياسية والأخلاقية التي قامت عليها. ومنذ الآن ما عاد المقاومون لهذه النظم، أفراداً أو جماعات، هم المطالبون بتبرير عملهم وإضفاء الشرعية عليها أو إقناع الجماهير بحتمية انتصار قضيتهم أو معقوليتها وشرعية التغيير، وإنما العكس هو الصحيح، فالنظم الحاكمة باتت تجد نفسها، حتى تلك التي لم تتعرض بعد لرياح العاصفة، في موضع الاتهام والتشكيك وتشعر بأنها محتاجة إلى أن تثبت صلاحيتها وشرعية وجودها قبل أن يطالبها بذلك أحد من أبناء شعبها. إنها تدرك بعمق أنها مدانة، وأن أمهلها الوحيد يكمن في أن يتأخر هبوب الريح قليلاً كي تستطيع أن تعيد حساباتها وتعزز كياناتها، فهي فقدت مبرر وجودها تماماً، كما أن قاعدة القوة التي كانت تستند إليها لتأمين استمرارها انهارت مع كسر الشعوب العربية في كل مكان حاجز الخوف، ومع تعرية الحلف المدنس الذي أسس للنظم الديكتاتورية والاستبداد، وانكشاف مدى الفساد الأخلاقي والعنف السياسي وروح الإجرام الذي كان يقوم عليه، أعني تحالف النخب المارقة مع المصالح والقوى الاستعمارية الكبرى العسكرية والنفطية والاستراتيجية. وبسرعة البرق بدأت النظم العربية المستبدة تفقد مصادر قوتها المادية والمعنوية مع فراغ قضيتها من أي معنى، ومع افتضاح أمرها وفسادها وانحلال عرى تحالفاتها الدولية، وباتت تجد نفسها معلقة في الفراغ ليس لها